

الإعراب الداخلي في النحو العربي (التفاعل مع اللسانيات الحديثة)

Inner case in Arabic grammar
(interaction with modern linguistics)

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة مسألة التفاعل بين الدراسات اللغوية المختلفة خاصة من النسق النحوي العربي إلى النسق اللساني الحديث إلى النسق اللساني العربي، والمشاكل التي تعترض هذه العملية في المجال تأثيراً وتأثراً، في سبيل تحقيق تكامل نسقي رئيس ومعالجة إبستمولوجية للنسق المصدر للمعرفة، والنسق الهدف الذي يشغل تلك المعرفة. وغايتنا من هذه المقاربة والمراجعة الجادة لمسألة التفاعل بين الدراسات المختلفة، هي التصالح مع المنهج العلمي الرصتن في المقاربة الموضوعية والجدية للاتجاهات اللسانية الحديثة، كون المنجز اللساني المنهجي مساحة معرفية يقف فيها القارئ ليسأل ويبحث في أمرين جوهريتين: كيف تلقى الباحث العربي الاتجاه اللساني الحديث؟ وماذا قرأ فيه ليبعد عليه منجزه؟ ومن ثمة هل هذا المنجز عربي خالص أم تمثل لمنجز غيري؟

سنناقش هذه الأمور من زاوية نموذج تطبيقي يربط الإعراب الداخلي للجمل (بعض الجمل التي لها محل من الإعراب وغيرها) في النحو العربي برؤية لغوية منهجية حديثة.

الكلمات المفتاحية: الإعراب الداخلي / إعراب رئيس / إعراب ثانوي / المحلية / التمثيل.

ABSTRACT :

This study aims to address the issue of interaction between the various linguistic studies, especially from the Arabic grammatical system to the modern linguistic system to the Arabic linguistic system, and the problems facing this process in the field of mutual influence, in order to achieve a major systemic integration and an epistemological treatment of the source system of knowledge, and the target system that turn on knowledge. Our goal of this approach and a serious review of the issue of interaction between different studies is to reconcile with the sober scientific method in the objective and serious approach to modern linguistic trends, as the methodical linguistic achievement is a cognitive space in which the reader stands to ask and research two essential matters: How did the Arab researcher receive the modern linguistic trend? And what did he read in it to create a masterpiece? From there, is this achievement purely Arab, or does it represent someone else's achievement?

We will discuss these matters from the angle of an applied model linking the internal syntax of sentences (some sentences that have a place for inflecting and others) in Arabic grammar with a modern systematic linguistic view.

Key words: internal inflecting / primary inflecting / secondary inflecting / locality / representation.

الرموز اللغوية المستعملة:

س م	الاسم المبتدأ
س خ	الاسم الخبر
ف	الفعل
فا	الفاعل
ح	الحرف
س.مج	الاسم المجرور
(ضم)	الضمير
و	واو الحال
س (حال)	الاسم الحال
س (إع.ر) ↓ مضا ← مضا.إ	(الرمز (س) = (اسم)؛ والرمز (إع.ر) = (إعراب رئيس)؛ والرمز (مضا) = (مضاف)؛ والرمز (مضا.إ) = (مضاف إليه)؛ والرمز (↓) = (بداية الوظائف السفلية)؛ والرمز (←) = (ولادة الموقع الفرعي للمضاف إليه)).
س (إع.ر) ↓ منع ← نع.	(الرمز (منع) = (منعوت)؛ والرمز (نع) = (نعت)).
[]	يوضع الإعراب الداخلي بين معقوفتين
+	إضافة عنصر إلى عنصر آخر

لم يعيش نحائنا الأوائل مرحلة شيوع وسائل علمية تضطلع بدور يُسهم في فحص اللغة العربية وتحليلها ومعرفة بنيتها الداخلية وطرق اشتغالها للاستفادة من الجانب التقني؛ وهذا ما طرحته اللسانيات الحديثة في تناول جميع اللغات البشرية تناولاً رياضياً وصوتياً وتركيبياً ودلالياً (بالرغم من اختلاف توجهاتها)؛ لم يكن هذا الأمر ممكناً في القديم لأن إمكانات النحو وفقه اللغة أو الدراسات اللغوية القديمة عموماً تلائم العصر الذي أنتجها.

1. مزالق قد يقع فيها البحث

كلما شقت دراسة طريقها، اعترضتها صعوبات قليلة أو كثيرة؛ منها ما يؤثر عليها سلباً، ومنها ما يمكن تجاوزه؛ وهكذا تعي هذه الدراسة بعض الصعوبات التي تحدث بها، نذكر منها:

«- خطر السداجة أو البراءة أو المبالغة في الحذر، مما يؤدي إلى اجترار نظرياتهم [القدماء] وحكايتها فلا يخرج صاحب هذا العمل إلا بالثناء على السلف.

- خطر ترك الحذر الذي يؤدي إلى إسقاط النظريات المعاصرة على التراث وجعل النحاة القدماء رواداً في كل شيء.

- خطر ثالث هو إسقاط نظريات النحاة العرب المتأخرين على النحاة الأوائل، كأن نقول إن كل النحو عند سيبويه.

إن الوقوع في أحد هذه الفخاخ يؤدي حتماً إلى فشل كل محاولة لتقييم النظريات النحوية القديمة. ونرجو في علمنا هذا ألا نقع في ما نحذر منه»¹.

وتكمن الصعوبة الأخيرة في تبيان مدى إمكان توظيف بعض مقالب العقل وبعض مفاهيم الدرس اللساني المعاصر لفهم وإغناء تحليل النحاة حتى تتوفر الشروط الدنيا للاستفادة من تجاربهم.

2. كلمة في سياق الدراسة

لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالوقوف عند بعض أصول المعرفة النحوية وطرق اشتغالها قصد دراستها أو تأملها أو إصدار حكم بشأنها ما دامت لم ترتبط ببناءات نظرية دقيقة تشبه تلك التي يشتغل بها المعاصرون في مجال اللسانيات (مثل بناء النماذج اللغوية أو البرامج)؛ فلو حاولنا القيام بكل ذلك سنتهم كل ما يصدر عن التقليد النحوي بكونه لا يساير منطق التطور؛ لكن الوقت قد حان للتعرف على هذه الأصول والطرق حتى نستوعب المسافة التي تفصل الآلة الواصفة عن معطيات الدراسة بهدف ترميم فجوات النحو العربي القديم ليساير المنجزات اللغوية الحديثة. فإذا كانت الخطابات اللسانية لم تستطع أن تتخلص من الحديث عن معطيات النحو العربي كلما حققت إنجازاً لغوياً ما، فلا يعني ذلك أن القديم متفوق على الجديد (أو العكس في خطابات أخرى)، بل يعني أن تعميق النظر النحوي لا يخطر في الحديث النحوي إلا باعتباره نتيجة نهائية لأسس معرفية ومنهجية قائمة. ويتطلب هذا الحوار بين المعرفة النحوية واللسانية تطعيم أجوبة الأسئلة التي شغلت بال علماء السلف التي تختلف عن أسئلة اللسانيات المعاصرة في أمور كثيرة، حتى لا يصبح الحديث عن لسانيات عربية معاصرة نقاشاً يفتقد إلى المصداقية.

لقد حاولت هذه الدراسة أن تُحافظ، قدر الإمكان، على مقومات النظرية العالمية بنفس جديد لا ينأى عن الدراسات اللغوية الحديثة؛ وخلصت إلى ضرورة تأهيل بعض الإنجازات اللغوية النحوية القديمة بوسائل جديدة، واستغلال بنية معرفية ونظرية بسيطة تلائم النحو العربي وتخلصه من زخم التنظير الذي نجده في النماذج اللسانية الحديثة كذلك؛ وهذا ما دفع هذه الدراسة إلى الاحتفاظ بالإعراب (الإعراب الداخلي) بمفهومه التقليدي وفق معطيات علمية (رياضية) جديدة.

وقد استطعت بعون الله أن أصل إلى نتائج مرضية تبشر بالخير بعد نقاش النزر القليل القليل من القضايا المهمة بنفس جديد؛ فقد تعاملت مع الإعراب الداخلي تتبعاً وتأملاً، فوجدت أن أمورا كثيرة أشكلت علي، وعدت إلى كتب النحاة ونقاشاتهم؛ ثم خلصت إلى الحقيقة، من خلال هذا التراث العظيم الضخم: رأييتي أشعر بضرورة الوقوف لأتأمل ما تخطه أيدي النحاة في هذا المجال، فاقترصت فقط على قضية "الإعراب الداخلي"، وعزمت على أن أضع شيئا يسيرا جدا من هذه الآراء في حلة جديدة تشهد على التحولات التي قد تحدث في منهج الدراسة واتساع آفاقها رغم ثبات الجوهر.

3. تغيير أفق التعليل

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في تناول البنية الرياضية للإعراب الداخلي، بمعنى إدخال أداة لسانية مهمة تسعف في تحقيق هذا التصور الذي يجعل مجهودات النحاة الحميدة وعاء قابلا للتطوير؛ وقد اقترحت هذه الدراسة آلية دراسة التركيب بربطه بتعليل علمي جديد يعي تمام الوعي مسائل أهمها:

أ) لم يعد التعليل حججا ثابتة، بل أصبح ينبغي انطلاقا من فرضيات خاضعة للاختبار؛ فإن وافقت هذه الفرضيات التفسير الجيد تكون مقبولة، وإن عارضته تستبدل بغيرها من الفرضيات؛ وقد أشار الخليل بن أحمد إلى الطابع الذاتي للتعليل مما يجعله غير ملزم للآخر حين يقول: «... فإن سنج لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».

ب) لم يعد النحو العربي دراسات مغلقة ومكتفية بذاتها، بل أصبح منطلقا لتجديد الأفكار والتصورات والمناهج ... الخ، من منطق نمط تفكير كل مجتمع ينحى إلى خلق ثقافة إنسانية تنبني على استدلالات تشكل الاستدلالات اللغوية بعضها منها في إطار تطور الوجدان الإنساني وتعقلنه؛ وهكذا يتوجب اختبار قدرة التحليل على توظيف اللسانيات في النظرية العاملة من خلال قراءة جديدة للتراث اللغوي والنحوي.

4. تحديد معنى الإعراب الداخلي

ينقسم الإعراب في تراكيب اللغة العربية إلى قسمين: إعراب رئيس وإعراب ثانوي. ولا يجب أن نفهم من هذا الكلام أن كل تركيب يتضمن الإعرابين معا دفعة واحدة؛ فالأصل هو أن يظهر الإعراب الرئيس وإلى جانبه يظهر الإعراب الثانوي أو لا يظهر؛ إذن كل تركيب يتضمن إعرابا رئيسا بالضرورة وقد لا يتضمن الإعراب الثانوي. وسنطلق على الإعراب الثانوي، في هذه الدراسة، ما يسمى بالإعراب الداخلي.

يكون الإعراب الرئيس محكوما بالمقولات النحوية الأساس في اللغة العربية مثل المبتدأ والخبر والفعل والفاعل؛ أما الإعراب الداخلي، فهو إعراب هامشي يندرج في شرط المحلية أو الإضافة أو التبعية.

5. شرط المحلية

المحلية هي إعراب داخلي بدليل أنها تحتل موقعا نحويا رئيسا بصفة مؤقتة؛ ولهذا تكون دائما في خدمة الإعراب الرئيس وتقوم بتسويغه. وتوجد المحلية في الجمل الاسمية والجمل الفعلية على السواء في مثل:

(1)

أ.. زيد مجتهد.

ب.. زيد يجتهد.

ج.. في الدار زيد.

د.. زيد مستقر في الدار.

(2)

أ.. محمدٌ عليٌّ كاتبه.

ب.. البنات سافر أبوهن.

(3)

أ.. جاء زيد راكباً.

ب.. جاء زيد وهو راكب.

تتكون الجملة (1-أ) من التمثيل:

(4) س م + س خ.

وهو تمثيل أصل ترجع إليه جميع التراكيب الابتدائية في اللغة العربية. ويدل هذا الأصل على أن المبتدأ (س م) يقوم بتسريب الإعراب إلى الخبر (س خ) بواسطة انتقاء عناصر المطابقة (الجنس والعدد والشخص) المناسبة؛ غير أن الجملة (1-ب) تخضع لشرط المحلية رغم أن أصلها هو الأصل نفسه في الجملة (1-أ). أما تمثيل هذا الأصل مرفوقاً بشرط المحلية، هو:

(5) س م + [ف + فا (ضم)]

حيث:

[ف + فا (ضم)] = س خ

إذن:

س م + س خ.

وقد ولد شرط المحلية في التمثيل (5) إعراباً داخلياً وُضع بين معقوفتين []؛ وستكون النتيجة في هذا التمثيل أن الإعراب الرئيس يرتبط بـ (س م + س خ) والإعراب الداخلي مستقل نسبياً لتسويغ المقولة النحوية الأساس صاحبة المحل. وتوضح نتيجة التمثيل (5) كيف أن (س م) يُسرب بعض عناصر المطابقة إلى الموقع (س خ)؛ لكن هذا التسريب مر عبر شرط المحلية.

لقد ولدت المحلية إعراباً داخلياً يرتبط بالموقع الفرعي الفعل (ف)؛ وهو محلية تفعلّ الإعراب بواسطة قوة الزمن في الفعل الذي يُسند إعراب الرفع ضرورة إلى الموقع الفرعي الثاني الفاعل (فا). وإذا ما جُمع الموقعان الفرعيان (ف) و (فا) يتم تسويغ الإعراب الرئيس للموقع (س خ) حيث تظهر المطابقة القوية بين المبتدأ والخبر الاسمي أو المبتدأ الاسمي والخبر الفعلي.

وتقترح الجملة (1-ج) الإعراب الداخلي وفق شرط المحلية المقترن بالجار والمجرور، عكس اقترانه في الجملة (1-ب) بالفعل والفاعل؛ وهكذا تملك الجملة (1-ج) التمثيل:

(6) [ح + س. مج] + س م.

لقد تأخر المبتدأ وتقدم الخبر الذي لم يأت اسماً وإنما أتى جاراً ومجروراً، عكس ما ورد في الصيغة (1-د)، فخلق موقع الخبر إعراباً داخلياً حيث:

(7) [ح + س. مج] = س خ.

إذن:

س م + س خ.

وتأتي المحلية في (2-أ) للدلالة على بنية ابتدائية أوسع تملك التمثيل:

(8) س م + [س م + س خ + س. مج (ضم)]

حيث:

[س م + س خ + س. مج (ضم)] = س خ

إذن:

س م + س خ.

يعبر الكلام الموجود بين معقوفتين في التمثيل (8) في النظرية العاملة عن نشوء إعراب داخلي مرتبط بتكون المبتدأ الثاني الذي يستدعي خبراً له لتسوية الإعراب الرئيس للموقع (س خ).

وتوضح الجملة (2-ب) ظاهرة نشوء الإعراب من خلال التقطيع لنحصل على:

(9)

أ.. البنات سافرن.

ب.. سافر أبو البنات.

إن الجملة (9-أ) محكومة بشرط المحلية الذي يجمع بين الفعل والفاعل الضمير لتسوية الإعراب الرئيس للموقع (س خ)؛ وتظهر الجملة (9-ب) على أساس أنها جملة فعلية عادية يسند فيها الفعل إعراب الرفع للفاعل من خلال الزمن؛ لكن الجمع بين الجملتين (9-أ-ب) سيقود إلى تشكيل الجملة (2-ب) عن طريق اختفاء التطابق القوي الموجود في الجملة (9-أ) لصالح التطابق الضعيف الموجود في (9-ب)، ويعود سبب ذلك إلى ارتباط فعل الجملة (2-ب) بفاعل ظاهر مختلف تماماً عن المبتدأ؛ ورغم هذه الخصوصية، فإن الإعراب الفرعي الداخلي سيمارس دوره لتسوية الإعراب الرئيس، لنحصل على تمثيل الجملة (2-ب):

(10) س م + [ف + فا + س. مج]

حيث:

[ف + فا + س. مج] = س خ

إذن:

س م + س خ.

وتمثل الجملة (3-ب) نموذجاً للإعراب الداخلي الذي هو جزء من الجمل الفعلية انطلاقاً من الظاهرة النحوية التي تعبر عنها النظرية العاملة بظاهرة الحال؛ وهكذا تملك الجملة (3-ب) التمثيل التالي:

(11) ف + فا + [و + س م + س خ]

حيث:

[و + س م + س خ] = س (حال)

إذن:

ف + فا + س (حال).

فنتيجة التمثيل (11) هو ما عبرت عنه جملة (3-أ) التي أتى فيها الحال اسماً مفرداً لا جملة.

وهكذا نفهم بأن الإعراب الفرعي هو إعراب داخلي يحتويه موقع رئيس، ولا يستطيع أن يتحرك إلا داخله. أما دليل

الإعراب الداخلي فيتجلى في الاستبدالات التي تحكمها علاقة التوزيع التكاملي في:

(12) زيد ← مجتهد.

← يجتهد.

(13) جاء زيد ← راكبا.

← وهو راكب.

وتطرح بنيات أخرى علاقة توزيعية تكاملية من نوع آخر:

(14) البنات ← مسافر أبوهن.

← سافر أبوهن.

حيث الإعراب الرئيس يتضمن التوزيع التكاملي للإعراب الداخلي (مسافر أبوهن) و(سافر أبوهن)، وذلك بتمثيل الموقع نفسه (س خ).

6. الإعراب المولد عن الوظيفة الإعرابية المزدوجة للمكون

1.6. الإعراب الداخلي في بنيات الإضافة:

يعتبر إعراب المضاف إليه في بنيات الإضافة إعرابا داخليا بميزة أخرى تختلف عن الإعراب الداخلي المقترن بشرط المحلية عندما تبدأ بعض عناصر التركيب في إضافة وظيفة نحوية أخرى إلى الوظيفة السابقة (ازدواجية الوظيفة النحوية)، سيكون هذا الأمر بداية تشكل إعراب داخلي لتسويغ موقع المضاف إليه في مثل:

(15) عض كلب الحراسة اللص.

فاستنادا إلى المقولات النحوية الأساس، وإلى الإعراب الرئيس، فإن الجملة (15) تملك التمثيل التالي:

(16) ف + فا + مف.

وسنلاحظ أن الإعراب الرئيس عندما يصل إلى مكون (الحراسة) يستدعي الرجوع إلى المكون (كلب) ليضيف إليه إعرابا

ثانويا (داخليا) هو:

(17) كلب: (1) فاعل مرفوع بالزمن المرتبط بالفعل.

(2) وهو مضاف.

يتولد الإعراب الثاني (وهو مضاف) لأن مكون (الحراسة) تجاوزه الإعراب الرئيس؛ بل تذهب بعض الدراسات إلى اعتبار

المضاف والمضاف إليه لحممة واحدة غير قابلة للانفصال²؛ وهي في التركيب (15) والتمثيل (16) تشغل موقع الفاعل.

لقد خلقت الوظيفة الثانية للفاعل (وهو مضاف) لتسويغ إعراب موقع مكون (الحراسة) الذي ليس فاعلا ولا مفعولا

في التمثيل (16) وإنما هو (مضاف إليه) فقط، لنحصل على التمثيل التالي لظاهرة الإضافة بصفة عامة:

(18) س (إ.ع.ر)

↓

مضا ← مضا.إ.

(الرمز (س) = (اسم)؛ والرمز (إ.ع.ر) = (إعراب رئيس)؛ والرمز (مضا) = (مضاف)؛ والرمز (مضا.إ) = (مضاف إليه)؛ والرمز

(↓) = (بداية الوظائف السفلية)؛ والرمز (←) = (ولادة الموقع الفرعي للمضاف إليه)).

ويدل التمثيل (18) أن (س) هي رأس الإضافة (المضاف) التي لا ترتبط بالجمل الفعلية فقط كما في (15)، بل ترتبط

أيضا بالجمل الاسمية في مثل:

(19) زيد تميم قادم.

ينتمي المبتدأ والخبر إلى الإعراب الرئيس، ثم تتولد عن المبتدأ وظيفة إعرابية أخرى كما في الجملة (19) لتسويغ الإعراب الداخلي للمكون (تميم). ويدعو منطق التركيب أن تكون الوظيفتان في الإعراب الداخلي (المضاف والمضاف إليه) وظيفتين سفليتين حسب التمثيل (18) لأنه سرعان ما نعود إلى الإعراب الرئيس في الجملتين (15) و(19).

2.6. الإعراب الداخلي في بنيات التبعية:

لنتأمل الجملة:

(20) الرجل الكريم قادم.

يمكن أن نحكم على هذه الجملة بأنها تتضمن إعرابا داخليا انطلاقا من حضور المكون (الكريم) قياسا على التمثيل (18) في بنيات الإضافة لنحصل على التمثيل:

(21)

س (إع.ر.)

↓

منع ← نع.

(الرمز (منع) = (منعوت)؛ والرمز (نع) = (نعت)).

ويمكن أن نحكم على الجملة نفسها انطلاقا من التحليل التركيبي التالي: يمنح المبتدأ في الجملة (20) دورين نحويين بواسطة انتقاء عناصر المطابقة المناسبة: دور رئيس يتجلى في كون المبتدأ يسرب إعراب الرفع ضرورة إلى الخبر؛ ودور ثانوي يتجلى في كون المبتدأ يسرب إعراب الرفع داخليا إلى النعت.

إن الأصل في الجملة (20) أن نتحدث عن إعراب رئيس يهيكله طرفان (س م + س خ)، وما عدا ذلك فهو إعراب داخلي بدليل إمكان حذف النعت في هذه الجملة لنحصل على:

(22) الرجل قادم.

ونظير ذلك الجملة الفعلية:

(23) جاء الرجل الكريم.

فالجملة (23) هي جملة لازمة محكومة بالتمثيل:

(24) ف + فا.

وما سوى ذلك فهو تابع للإعراب الرئيس: يعمل المبتدأ ضرورة في الخبر بواسطة عناصر المطابقة، وعند اقترانه بالنعت يرتبط به من خلال دور ثانوي؛ أما الفاعل فلا يعمل أصلا، بل يعمل بطريقة إجبارية عندما تظهر إلى جانبه فضلة النعت؛ إذن كلما ظهر نعت خلقت للاسم وظيفة إعرابية ثانية هي (منعوت).

3.6. من أجل ألا نختم:

هل يوجد إمكان يجعل من الإضافة والتبعية استمرارية للإعراب الرئيس؟ يتوجب منع الازدواجية الإعرابية في الجملة (15) انطلاقا من الوصف الإعرابي:

(25)

عض: فعل ماض.

كلب: فاعل.

الحراسة: مضاف إلى الفاعل.

اللس: مفعول به.

وذلك بإلغاء الوظيفة الإعرابية الثانية للمكون (كلب) التي هي وظيفة سفلية (وهو مضاف) حيث سترتب عن ذلك خطية الإعراب بصعود إعراب المكون (الحراسة) إلى جانب إعراب الفاعل حسب الجملة (15) ووصفها الإعرابي (25)؛ غير أن الزمن في الفعل يصطدم بقوة بالفاعل مما يولد إعراب الرفع، ويصل ضعيفا إلى المفعول (عبر وساطة الفاعل) ليولد إعراب النصب مما يجعله غير معني بالمضاف إليه الذي سيعتبر جزءا داخليا متولدا عن الفاعل.

ويمكن تطبيق الإعراب (26) على الجملة (20):

(26)

الرجل: مبتدأ

الكريم: نعت المبتدأ

قادم: خبر المبتدأ.

أو تطبيق الإعراب (27) على الجملة (23):

(27)

جاء: فعل ماض

الرجل: فاعل

الكريم: نعت الفاعل.

ولا يمكن تطبيق هذا الحل الذي يمنع الوظيفة الإعرابية المزدوجة للاسم على الإعراب الداخلي الملازم لشرط المحلية؛ لكن هل سيحل إلغاء الوظيفة الإعرابية الثانية مشكل الدور الإعرابي الثاني لعناصر مطابقة المبتدأ النحوية في المثال (20) المستمر في الإعراب (26)؟

وهكذا نصل إلى استنتاجات مهمة هي:

- ليس الزمن الفعلي مسؤولا عن الجر في المضاف إليه في الجملة (15)، بل يتولد هذا الجر عن طريق احتكاك المضاف إليه بالفاعل.

- يرتبط النعت والخبر في الجملة (20) بعناصر مطابقة المبتدأ النحوية مما يولد فيها دورا رئيسا للخبر وثانويا للنعت.

- لا يرتبط النعت بالزمن الفعلي في (23) وإنما يرتبط بالفاعل من خلال اقتران نحوي إجباري الذي تولد بحضور النعت

ويختفي باختفائه.

7. علاقة الجملة بالمفرد

تميل العملية النحوية إلى تفضيل المفرد على الجملة في أثناء الاشتغال العاملي، لأن المفرد لا يطرح مشاكل تركيبية بل يأخذ وضعه الطبيعي في النسق العاملي دون إحداث فوضى عاملية؛ لكن الجملة التي تحتل موضع المفرد (كما أوردنا سابقا)، تقبل التأويل العاملي وتدخل معه في علاقات توزيع تكاملي: أي، إذا حضر المفرد تغيب الجملة، وإذا حضرت الجملة يغيب المفرد مثل الجملة الفعلية الواقعة خبرا للمبتدأ أو الجملة الحالية التي يعوضها حال مفرد ... الخ؛ إلا أن الاستثناء الذي تشكله الجملة، هو أن تحتل موضعا خارج النسق العاملي وترفض الدخول في المجال العاملي مثل الجمل التي لا محل لها من الإعراب؛ فقد أطلقت العملية النحوية عليها هذا التعبير بغية منع الفوضى التركيبية.

1.7. النظام العاملي:

يهدف ربط البناء العاملي بالاستعمال العاملي³ إلى خلق بنية منظمة ومنع فوضى مكونات التركيب في الوقت نفسه؛ فالنظرية العاملية نظام في ذاتها لأنها تسعى دوماً إلى البحث عن طرق تنظيم الجملة، فيصبح العامل هو المنظم الأسى الذي نتعرف على وجوده من خلال الأثر الذي يحدثه في عناصر التركيب.

وستكون المعمولية انتظام العناصر (المكونات) في محلات يحكمها العامل، وليست المحلات سوى آليات تفسر انتقال العناصر من وضع فوضوي إلى وضع آخر منتظم: أي، انتقالها من بنيات قابلة للمعمولية إلى بنيات منظمة، فلا يمكن أن نتحدث عن فوضى المعمولات بالنسبة إلى العامل لأنه يتحرك في مجال ينقطع عنده عمله حيث تحديد المجالات عامة يرتبط بأنواع العوامل؛ وتكمن النتيجة العاملية لهذا المنطق في كون الجملة يقيد بها الحد الذي يسمح به العامل أو يقيد بها المدى الذي يمكن للعامل أن يبلغه لأن عدم قدرة العامل على بلوغ عناصر أخرى في التركيب دلالة على وجود عامل آخر جديد.

يصل العامل إلى امتداد معين دون أن تعترضه أجزاء الجملة الصغرى لأنها لن تتمتع باستقلاليتها، ولن تجبره عليها؛ ثم لن يسمح العامل للمحلات بالانفصال أو يمنحها فرصة تحقيق ذلك، ستحدث حينئذ فوضى تركيبية يفترض أن تعوض بالنظام، «حين يمكن لجملة أن تحل محل المفرد نظرياً أو فعلياً فإنها يجب بالضرورة أن تحل في محل من محلات العامل المتقدم أي أن تدخل في مجاله [...]». إن العامل الثانوي وما يعمل فيه لا يستقل [...] إنه يظل في مجال العامل الأول ويكون معه جملة واحدة يمكنها أن ترتبها⁴ بجملة أخرى معادلة عاملياً أي على درجة واحدة من الاستقلال العاملي ويمكنها كذلك أن تمتد إلى ما لا نهاية⁵.

2.7. الاتصال والانقطاع في المجال العاملي:

توجد ضوابط تحكم المجال، منها قوة العامل ودرجة اشتغاله وحدوده مع عامل آخر، فتظهر علاقته، هما:

(أ) علاقة اتصال أو استمرار: وهي إشراك في العامل وسقوط في مجاله، كأن نقول:
(28) أريد أن تأتيني ثم تحدثني.

فقد سقط الفعل (تحدث) في مجال الفعل (تأتي) بدليل ورود النصب فيهما معاً.

(ب) علاقة انقطاع أو انفصال: وهي انفصال عن العامل، كأن نقول:
(29) أريد أن تأتيني ثم تحدثني.

فقد انفصل الفعل (تحدث) عن مجال الفعل (تأتي) لأن الفعل الأول منصوب، والفعل الثاني مرفوع.

إن الحديث عن علاقتي الاتصال أو الانقطاع في مجال معين، هو حديث عن تنظيم العوامل في محلات منظمة: متى

يستمر المجال أو ينقطع؟ ... الخ؟

«إن النحو السيبيوي لا يهتم بالمجالات المفردة ولكن يتصور الجملة باعتبار مقولات أعلى هي مقولة المجال. نشير هنا

إلى أن سيبيوي يضع شكلين هما شكل الابتداء "والابتداء أول" وشكل الجملة الفعلية. أما شكل الابتداء فيرجعه إلى عامل الابتداء وأما شكل الجملة الفعلية فيرجعه إلى الفعل»⁶:

(أ) يتحدث سيبيوي عن شكل الابتداء قائلا: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى

الابتداء والجار على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأً قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله

منطلقاً، أو قلت: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ منطلقاً، أو مررتُ بعبدِ اللَّهِ منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»⁷.

(ب) يتحدث سيبويه عن شكل الجملة الفعلية قائلاً: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»⁸. وعندما تملك الجملة الفعلية وضعاً يشبه وضع الجملة الابتدائية: أي، الابتداء بالفعل مثلما نبتدئ بالاسم المبتدأ، يصبح هذا الفعل عاملاً؛ إلا أن الفعل إذا شغل موقعاً آخر غير موقع المبتدأ، فإن ارتفاعه يشير إلى وجوده في محل اسم يرتفع؛ وهكذا يبدو أن الفعل قد يشغل موقع المبتدأ أو الخبر، ثم يعمل في معمولاته ويكون معمولاً كذلك؛ فتتوحد الجملة الفعلية والجملة الاسمية في نظام عاملي معين.

تتجه خطية العامل في الجملة من اليمين إلى اليسار؛ غير أن التمييز بين العامل المعنوي (الابتداء) والعامل اللفظي (الفعل) أوقع سيبويه في حرج حيث اعتبر لفظ الفعل عاملاً، في حين يتوجب على هذا اللفظ أن يتلقى العمل، بمعنى آخر: يمكن قبول العاملة المعنوية لأنها تتحكم في مجالات لفظية، أما اللفظ ذاته، فيثير سؤال: كيف يصح لعامل أن يعمل في شيء لا يعمل فيه الذي هو فوقه؟ نقول:

(30)

أ- زيد يجتهد.

ب- يجتهد زيد.

نلاحظ أن الجملة (30-أ) تتضمن محلين اثنين: محل المبتدأ ومحل الخبر؛ إلا أن الفعل في الجملة (30-ب) يكون في محل المبتدأ؛ وهذا ما فهم من كلام سيبويه: «من زعم أن الأفعال ترتفع...»
3.7. الجملة الفعلية بين الجانب النظري والجانب الواقعي:

لن نكرر في هذه الفقرة ما سبق تناوله عند الحديث عن أهمية آلية المجال العاملي في فهم معنى الجانب النظري والجانب الواقعي للجملة الفعلية؛ فإذا رمنا التذكير بما سبق، يمكن القول إن إعادة قراءة النحو الوظيفي الذي أتى به سيبويه يجعلنا نستنتج منه ما يلي: يمكن النظر إلى الجمل الفعلية نظرة واقعية، فنجعل الفعل يتقدمها؛ ويمكن النظر إلى الجمل نفسها نظرة نظرية، فنجعلها تابعة للابتداء؛ وهكذا تخضع الجملة الاسمية والجملة الفعلية لنظام عاملي واحد يحكمه عامل الابتداء الذي يخلق المجال (العاملي)، ويصبح المبتدأ داخل هذا المجال عاملاً لفظياً في الخبر، ويصبح الفعل كذلك عاملاً لفظياً في الفاعل؛ ثم نخلص إلى ما يلي: «لا يمكن لمانح المحل أن يترتب مع الممنوح له المحل»⁹؛ فمانح المحل هو الابتداء، لكن العوامل اللفظية تحل في محلات، وتنتج علاقات عاملية لفظية، فـ «المجال ممتد من أعلى إلى أسفل في علاقة هرمية تجعل العامل الأكبر ممتداً إلى مكونات البنية كلها»¹⁰، ونقول أيضاً: «[...] نفترض أن العامل يحكم العامل ويحكم المعمول. أما حكمه للعامل فيكون إذا كان [هذا العامل] أدنى منه وكان له وسيطاً، وأما حكمه للمعمول فأن يفضي إليه بصفة عن طريق الوسيط»¹¹.

ويطرح هذا التصور تأثير الابتداء في الجملة الاسمية، وضعف تأثيره في الجملة الفعلية: إذا كانت العلاقة التي تربط المبتدأ بالابتداء واضحة في تحليل النحاة الذين يذهبون إلى تفسير رفع المبتدأ بعامل نحوي (الابتداء)، فإن الفعل – في عرف هؤلاء النحاة – يُبنى أو يُرفع أو يُنصب ... الخ تلقائياً كأن نقول (فعل مضارع مرفوع)، أو يتعرض لتأثير عمل عامل لفظي مستحدث كأن نقول (فعل مضارع مجزوم لدخول أداة الجزم عليه).

إن مانح المحل هو الابتداء في الجمل الاسمية، لكن العوامل اللفظية تحل في محلات، وتنتج علاقات عاملية لفظية؛ وهكذا نقول في جملة اسمية خبرها جملة فعلية: (والجملة الاسمية سدت مسد (في محل) خبر المبتدأ)، ولا يمنع هذا الأمر من أن يُنتج العامل اللفظي (الفعل في الجملة الفعلية) علاقة عاملية تؤثر في رفع الفاعل؛ وستكون النتيجة أن تفادت العاملية النحوية الفوضى التركيبية واحتوتها داخليا ونسقيا؛ ثم إن قسما كبيرا من الإعراب الداخلي هو تيسير لهذه السيطرة الداخلية وتثبيت لها.

خاتمة أولى:

قامت هذه المقالة بتناول الإعراب الداخلي في اللغة العربية انطلاقا من بنيات معينة، ورصدت جوانب هذا الإعراب من خلال بناءات رياضية بالاستفادة من التطبيقات التي تُنجز في مجال اللسانيات بنفس عاملي نحوي؛ وهكذا لا يمكن أن ننكر أن النحو العربي - في صيغته التقليدية- يقبل التحديث، فوظفت المقالة كذلك مفهوم علاقات التوزيع التكاملي للدلالة على علاقات التساوي التي تقود إلى هذه البناءات الرياضية واستعانت بنسقية المحلات وانتظامها.

ثم فرض التأطير النظري العاملي نفسه بعد ذلك لتفسير الإعراب الداخلي الذي يُميز بعض تراكيب اللغة العربية، فاتضح جليا معنى فوضى التراكيب والفرق بين المفرد والجملة في النسقية العاملية وسبب تسمية الجمل التي لا محل لها من الإعراب بهذا الاسم.

خاتمة ثانية:

يطرح النحو العربي في تفاعله مع اللسانيات إشكالية معقدة ذات ثلاثة رؤوس: هل سننتصر للنحو العربي بعيدا عن التأثيرات الحديثة والمعاصرة معرفيا ومنهجيا؟ هل سنؤسس لنحو عربي معاصر يُزاوج بين القديم والحديث؟ هل سننتصر لللسانيات الحديثة بإزاحة التراث اللغوي؟

إن النحو العربي أراد تحصين مواقعه بطريقة جيّدة تطورت بتطور النظرية العاملية، فدفعه هذا الأمر إلى الدفاع عن هذا الموقع بصرامة وعُنف ضد علوم أخرى مُتزايدة في النمو والتطور؛ وبالمُقابل تُفهم رُدود فعل النحاة عندما تصدوا لآراء الخُصوم:

- رفض الزجاجي الخلط بين صناعتين (صناعة النحو وصناعة المنطق) حين ميز بين غرض النحاة ومغزاهم عن غرض المناطق ومغزاهم.

- رفض ابن هشام تداخل النحو وعلم البيان حين اعتبر تجاوز النحوي لعلم النحو هو تطفل منه على صناعة أخرى (يقصد صناعة البيان حين قال: تطفل على صناعة البيان).

وتتجلى خُصوصية علم النحو في تأسيس لغة واصفة أدخلته باب الصناعة؛ فقد وردت عبارة الصناعة النحوية كثيرا مُجردة غير موصوفة في كتاب مغني اللبيب لابن هشام، وهي تدل عنده على معانٍ مُتقاربة:

- القواعد اللفظية والتركيبية، في مُقابل المعنى، نحو قوله في حديثه عن الجهات العشر التي يقع فيها للمعربين مزالق واعتراضات: «الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى»، وقوله: «وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة»¹².

- النحو والإعراب: يقول: «وهذا إمام الصناعة سيبويه يسعى التوكيد صفة»¹³.

ويطلق على أهل النحو اسم أهل الصناعة، والمقصود بها: الوجه التطبيقي العملي لعلم النحو العربي، أي تنزيل القواعد على الشواهد والأمثلة وإعرابها بها، وتوخي أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال

المُستدل بها¹⁴. إن صناعة النحو لها هدف النظر في ألفاظ العرب ومعانيها بواسطة الاستقراء والقياس والاستدلال¹⁵ بالاحتجاج بأجود كلام العرب على لسان أفصحهم ألفاظا ونطقا وأحسنهم سماعا وثقة وإسنادا...

وتختلف ألفاظ النحو، من صناعة إلى أخرى، نظرا إلى اختلاف دلالاتها¹⁶. ويُسمى النحو صناعة لأنه من العلوم المضبوطة التي تحصل مُدونة مُقررة من خلال القواعد والأدلة (وُجد العالم بالنحو أم لا)؛ فقام النحاة بمُنجزات هامة، منها: تصنيف ما هو أصل وما هو فرع، ما هو كثير وما هو قليل، ما هو مقيس عليه وما هو مُقاس على غيره... الخ، واقتروا التعليل والبحث في الاستدلال والتجريد باستصحاب الحال والقياس... الخ.

وقد ارتبط علم النحو بالنسقية لأنه لا يُدرّس بتاتا خارج النظرية العملية التي تأخذ بعين الاعتبار تفاعلات المحيط التركيبي؛ وهذا ما دفع بالجرجاني إلى تناول التركيب برُمته في نظرية النظم لأن أساسه مُشكّل من النسقية النحوية: ففي مثال "خرج زيد" يتحدث الجرجاني عن المُتكلم الذي لا يفصل لفظي التركيب باعتماد الفعل مثلا إلا إذا قصد إضمار الفاعل فيه لتحقيق هذه النسقية. ولا يجوز للمُتكلم أن يقول "خرج" فقط دون أن يُضمر الفاعل، ولا يجوز أيضا أن يقول "زيد" دون أن يُعلم السامع بالخروج.

إن الخروج عن النسقية النحوية في النظرية العملية هو تجوّز من البعض لأغراض مُتنوعة قد تكون تعليمية مثل ما تقترحه المعاجم الإعرابية من عمليات العزل الإعرابي: يقوم أرباب المعاجم الإعرابية بمجهود كبير يتجلى في استقراء مُختلف المحيطات التركيبية التي ترد فيها الكلمة المُستهدفة في المُعجم من الناحية الإعرابية؛ ويُصدرون، بعد عزل اللفظة عن هذه المحيطات، قائمة إعرابها المُتنوعة¹⁷؛ لكن سرعان ما يعودون بها إلى أصلها اللغوي بوضعها داخل الشواهد والأمثلة لأنها لا تستطيع أن تصمد مُنعزلة في أثناء تقريها من الأذهان، وهذا برهان على نسقية علم النحو كما أسلفنا.

أوردنا المعلومات أعلاه لإقامة الحجة على خصوصية النحو العربي الذي توطّره النظرية العملية بقوة لأنها شكلت إطارا "نظريا" ونسقية امتصت نقاشات النحويين عموما وألفت بين المسائل التي اختلفوا فيها. فمن أراد أن يتناول النحو العربي نظرا وتحليلا، يجب أن يُراعي طول المدة الزمنية التي تفصل بين القديم والحديث واختلاف الأنساق النظرية والمعرفية وحدود العقل البشري في كل مرحلة تاريخية... الخ. ولا يجب أن نطلب من النحو العربي أشياء لا يملكها أو نريد منه أن يُجيبنا بإلحاح على أسئلة لم يضعها النحويون ضمن حساباتهم في تلك الفترات الماضية أو لم يُفكروا فيها قط. ونستحضر، في هذا المقام، محاولات الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو العربي، فذكر قضايا مختلفة منها ضرورة إعادة النظر في الجمل الواقعة خبرا للمبتدأ بحذف إعراب النحاة في هذا المجال. ولو تفاعلنا مع آراء ومحاولات الدكتور شوقي ضيف لانهار جزء من النظرية العملية أو النسقية النحوية لأننا سنتخلى عن فلسفة النحو العربي التي ركزت على الإعراب المحلي (الإعراب الداخلي)، وعلى علاقة المفرد بالجملة في إطار ما يُسمى "الجمل التي لها محل من الإعراب" و"الجمل التي لا محل لها من الإعراب" لأنها تمنع الفوضى التركيبية.

وقد قمت بدوري، في إطار خصوصية النحو العربي، بإدماج بعض قضايا اللسانيات الحديثة بما لا يتعارض مع جوهر هذه النظرية العملية التي ظلت حاضرة في هذه الدراسة ومؤطرة لها، فتطابقت المحلية مع الإعراب الداخلي دون مغالاة ولا إخلال. وهكذا تحقق تأسيس نص لغوي عربي معاصر من خلال تفعيل النص التراثي والتفاعل مع النص اللساني الغربي.

الهوامش:

- (1) شعيرات (محمد)، مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي، مجلة التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، النجاح الجديدة، الدار البيضاء/ سبتمبر 1992، ص. 22.
- (2) قد يكون المضاف والمضاف إليه مكوناً واحداً بسبب سمة [-إعراب] في المضاف.
- (3) يملك النسق النحوي إمكانات عديدة انطلاقاً من بنية مُعينة، هي في الأصل، منطقية عاملية ومُجردة، فتكثر الافتراضات التركيبية، ثم يأتي الاستعمال العاملي لِيُحَدِّدَ منها (كثرة الافتراضات) وينتقي تركيباً مُعينا. ويفترض بناء عاملي منطقي ومُجرد (ف. س⁰. س¹)، تراكيب عديدة، منها: (رأيتُ زيداً/ رأيتُ أسداً).
- ويأتي الاستعمال العاملي لينتقي جملة مُحددة من هذين التركيبين اللذين تكونا أصلاً بواسطة التأليف بين الكلمات، فيتشكل المثال الأول (رأيتُ زيداً) أو الثاني (رأيتُ أسداً) أو غيرهما حسب الحاجة ومنطق الاستعمال.
- (4) نلفت عناية القارئ الكريم إلى أن الاستشهادات التي تنتهي إلى مرجع (العلوي (أحمد)، العقلانية اللغوية العربية) تحتوي على غموض كبير يرجعه صاحب الكتاب إلى سببين رئيسين: سبب أول يتعلق بتعريب الجمل، وسبب ثان يتعلق بطبيعة الاستدلالات في أصولها؛ وقد وجب توضيح هذا الأمر لأن صاحب الكتاب أشار إلى ذلك في تنبيه وضعه في الصفحة 03.
- (5) العلوي (أحمد)، العقلانية اللغوية العربية، سلسلة، دراسات وأبحاث، منشورات، فكر، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2014، ص. 11.
- (6) المرجع نفسه، ص. 20.
- (7) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، القاهرة 1988، ص. 23. 24.
- (8) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص. 11.
- (9) العلوي (أحمد)، العقلانية اللغوية العربية، مرجع مذكور، ص. 27. 28.
- (10) المرجع نفسه، ص. 28.
- (11) المرجع نفسه، ص. 33.
- (12) ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله)، المغني، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1998، ص. 497.
- (13) المصدر نفسه، ص. 540.
- (14) السيوطي (جلال الدين)، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1998، ص. 13.
- (15) قال السيوطي إن أدلة النحو أربعة (المصدر نفسه، ص. 13)، وهناك من قال إنها ثلاثة. ونجملها حسب ما ورد في بعض كتب النحو في: السماع والإجماع والقياس والاستصحاب والنقل، وهناك من يُدخل: الاستحسان وعدم النظر وعدم الدليل.
- (16) جهامي (جيرار)، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، دار المشرق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1994، ص. 129.
- (17) جاء في:
- سفر آغا (عمر توفيق)، المعجم في الإعراب، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب 1993، ص. 37:
- بنون: ملحق بجمع المذكر السالم فيعرب إعرابه. يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء.
- بؤسا: مصدر نائب عن فعله، وقع موقع الدعاء فهو جدل من أبأسه الله، ويعرب مفعولاً به وتقدير ذلك: لا تخف بؤسا.
- لقد تم عزل كلمة بنون دون أن توضع في مثال أو سياق، بينما ذكرت كلمة بؤسا في سياقها من خلال مثال توضيحي.

مصادر ومراجع

المصادر :

- الأسترباذي (رضي الدين محمد بن الحسن)، (1979): شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن جني (أبو الفتح عثمان)، (1985): سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق، حسن هنداي، الطبعة الأولى، دمشق، دار القلم.
- ابن عقيل (عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي)، (1974): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق، محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة 16، بيروت/ القاهرة، دار الفكر.
- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله)، الإعراب في قواعد الإعراب، الطبعة الأولى، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، (1990): الجمل في النحو، تحقيق، يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم النحوي)، (1984): الإيضاح في علل النحو، تحقيق، مازن المبارك، الطبعة الرابعة، دار النفائس.
- الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم النحوي)، (1986): كتاب الجمل في النحو، تحقيق، علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، دار الأمل.
- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي)، (1981): الأنموذج في النحو، الطبعة الأولى، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- السيوطي (جلال الدين)، (1984): الأشباه والنظائر، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السيوطي (جلال الدين)، (1998): الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق، محمد حسن الشافعي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- السيوطي (جلال الدين)، همع الهوامع، تصحيح، محمد بدر الدين النعساني، بيروت، دار المعرفة.
- العكبري البغدادي (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري محب الدين)، مسائل خلافة في النحو، الطبعة الثانية، دمشق، دار المأمون للتراث.
- الفراهيدي (الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليمامي)، أبو عبد الرحمن، (1985): كتاب الجمل في النحو، تحقيق، فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة.

المراجع:

- جهامي (جبار)، (1994): الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دار المشرق.
- الرحالي (محمد)، تركيب اللغة العربية، (2003): الطبعة الأولى، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- السعيد (الحسن)، (2005): المقولات الوظيفية في الجملة العربية، رسائل وأطروحات، رقم 10، الطبعة الأولى، فاس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس - فاس.
- سفر آغا (عمر توفيق)، (1993): المعجم في الإعراب، الدار البيضاء، المغرب، دار المعرفة.

- العلوي (أحمد)، (2014): العقلانية اللغوية العربية، سلسلة، دراسات وأبحاث، منشورات، فكر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
- العمري (عبد العزيز)، (2004): أدوات الوصف والتفسير اللسانية، سلسلة، من النحو الى اللسانيات، الطبعة الأولى، فاس، مطبعة أنفو - برانت.
- غاليم (محمد)، (1987): التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- الفاسي الفهري (عبد القادر)، (1990): البناء الموازي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- الفاسي الفهري (عبد القادر)، (2000): اللسانيات واللغة العربية، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.
- قباوة (فخر الدين)، (1981): إعراب الجمل وأشباه الجمل، الطبعة الثانية، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- قباوة (فخر الدين)، (1997): تحليل النص النحوي (منهج ونموذج)، الطبعة الأولى، دمشق/ سورية، دار الفكر.
- قباوة (فخر الدين)، (1994): المورد النحوي، الطبعة الخامسة، دمشق، دار الفكر.
- المتوكل (أحمد)، (1986): دراسات في نحو اللغة الوظيفي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، دار الثقافة.
- المتوكل (أحمد)، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، مطبعة ومكتبة الأمنية، الرباط، دار الأمان.
- المتوكل (أحمد)، (1985): الوظائف التداولية في اللغة العربية، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، دار الثقافة.